

Distr.: General  
8 March 2016  
Arabic  
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة  
الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية أنغولا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المكتب التنفيذي  
للأمين العام، وتشرف بأن تحيل طيه مذكرة مفاهيمية ستعرض خلال المناقشة المفتوحة بشأن  
موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى  
وتسويتها“، المقرر عقدها يوم الاثنين ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠  
(انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية أنغولا لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه الرسالة  
ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100316 100316 16-03740 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية ستُعرض على مجلس الأمن خلال مناقشته المفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها" المقرر إجراؤها في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦

معلومات أساسية

ما زالت منطقة البحيرات الكبرى تعصف بها بعض أسوأ النزاعات التي تؤثر في القارة الأفريقية.

فترة الاستعمار والمسائل المتصلة بالتوترات العرقية والهوية الوطنية؛ وحقوق المواطن ونزعة إقصائه الاجتماعي والعنصرية والسياسي؛ وانتهاكات حقوق الإنسان، وسوء الإدارة، والفقر، وتهميش الشباب، والضغط السكاني، ونقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشكل الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، وهو ما أصبح يمثل تحدياً جسيماً لشرعية السلطات في البلدان المعنية.

إضافةً إلى ذلك، فالموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة ولا تسهم إلا بالقدر الضئيل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمظالم المتعلقة بسبل الحصول على تلك الموارد، قد جعلت المنطقة عرضةً لقوى زعزعة الاستقرار والنزاع.

السياق

إن النزاعات التي تعمّ منطقة البحيرات الكبرى تخلف أثراً بالغاً يمتد إلى كامل أنحائها. فأبرز حالة فيها تطورت حول الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشهد نزاعات تدور رحاها بالوكالة بانخراط أطراف فاعلة إقليمية ودولية، وحيث تقع أكبر بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كلها.

وتخلف هذه النزاعات آثاراً مدمرة للسكان المدنيين، الذين ما زالوا ضحايا أفضع انتهاكات حقوق الإنسان، وللبنى التحتية والخدمات، بما يؤدي إلى تقويض تنمية المنطقة برمتها. ولقد مُنيت المساعي الرامية إلى إنهاء هذه النزاعات وإحلال السلام بالفشل من جراء عدم مراعاتها لما تنسم به تلك النزاعات من تعقيد، وعدم تصديها بطريقة شاملة للقوى التي تحرّكها.

ويسعى إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي وقّع عليه ١١ بلداً من بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في عام ٢٠١٣، إلى استيعاب جميع الأطراف الضالعة في النزاعات، ويرمي إلى قطع الدعم عن الجماعات المسلحة والدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال الأخذ بنهج شامل إزاء مشكلات المنطقة.

ومن العناصر البالغة الأهمية، في دعم تنفيذ الإطار، تحقيق التكامل في الأنشطة الإنمائية بإقامة صلة بين السلام والأمن والتنمية.

#### آفاق المستقبل

تشكّل الصلة القائمة بين الموارد الطبيعية والنزاعات تحدياً كبيراً لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وسعيّاً إلى اتقاء الحروب في بلدان منطقة البحيرات الكبرى وإدارتها وإنهاءها، فلا غنى عن إدارة الصناعات الاستخراجية إدارةً سليمة، من خلال كبح اللامسؤولية التي كثيراً ما ترتبط باستغلال الموارد الطبيعية، وعن بناء القدرات والمؤسسات القانونية الوطنية اللازمة لتصريف وتوزيع الإيرادات المستمدة من استغلالها، بحيث تؤدي الدول في ذلك دوراً محورياً، وعن ضمان إدارة تلك الموارد إدارةً صحيحة ومستدامة، باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر تمويل التنمية.

ويتطلب تنفيذ الإطار موارد مالية لمساعدة بلدان المنطقة في تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، وزيادة أنشطة التجارة عبر الحدود، وتنمية إمكانات الطاقة الكهرومائية في هذه المنطقة التي تزخر بموارد مائية غنية.

ويتطلب الاتفاق الإطار تنسيق الجهود وتقاسم المسؤولية فيما بين مختلف الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة في تنفيذه ورصده وتقييمه.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإن القطاع الخاص مهيباً لأداء دور حيوي في ذلك المسعى؛ ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن ينظم نفسه، بينما ينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لمساعدة القطاع الخاص في زيادة قدرته على التنافس.

وقد عُقد المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، من منطلق الإقرار بأن نقص النمو الاقتصادي وفرص العمل وغيرها من الفرص يهيئ الأرض الخصبة لنشوب النزاع.

وذكر الأمين العام القادة السياسيين للمنطقة، في بيانه الافتتاحي للمؤتمر، بما قطعوه على عاتقهم من التزام بوضع سياسات ترمي إلى توسيع نطاق القطاع الخاص المحلي، مُشجّعاً إياهم على تهيئة مواتية للعمليات التجارية والاستثمارات.

وناشد قادة القطاع الخاص أن يسهموا مساهمة كاملة في تحقيق الهدف المتمثل في إحداث تحول في المنطقة، وذلك بتعزيز القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل وسبل المعيشة اللائقة، وتحسين الإدارة الاقتصادية، والنهوض بالتنمية الشاملة والمسؤولية المشتركة.

وأهاب الأمين العام بالشركاء في التنمية أن يعملوا في سبيل إدماج المنطقة في سلاسل الإمداد الدولية، من خلال تغيير طبيعة الصادرات، من صادرات المواد الخام إلى الصادرات ذات القيمة المضافة، ودعا قادة الأعمال التجارية والمستثمرين إلى مدّ جسور التعاون والتكامل في المنطقة، عن طريق إنشاء أسواق أكبر حجماً وحشد الموارد اللازمة، مع الاعتراف بقدرة المنطقة على أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

#### الأساس المنطقي

إن المناقشة المفتوحة قد تسهم في ما يلي:

- ١ - إتاحة فرصة لتبادل الآراء بشأن التطورات السياسية الراهنة في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبشأن سبل تجديد الالتزام بدعم الجهود الدولية المبذولة لإحلال السلام في البلدان المتضررة والتخفيف من حدة العنف فيها.
- ٢ - التركيز على كيفية تسوية المسائل التي لا تزال محل نزاع، ولا سيما الحاجة إلى توحيد الجماعات المسلحة بشكل نهائي، ومسألة الانتخابات وكيفية جعلها أدوات أنجع للتحول الديمقراطي في المنطقة، واستكشاف السبل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم وتحقيق المصالحة والتنمية.
- ٣ - معالجة مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وتباحث السبل الكفيلة بتحويل الموارد الطبيعية إلى قوى محرّكة للتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والدور الذي على الدول أن تقوم به لضمان إدارة الموارد الطبيعية على نحو صحيح ومستدام.
- ٤ - تباحث الدروس المستخلصة من مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المتعلقة بمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ونظم الجراءات المفروضة من قبل مجلس الأمن.
- ٥ - التطرّق إلى دور المرأة وأهمية تعزيز قدراتها بصفقتها وسيطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في مجالات من قبيل الحصول على الأراضي، وبناء السلام، والتعمير بعد انتهاء النزاع.

- ٦ - إتاحة إجراء مناقشة واستكشاف للسبل الكفيلة بمعالجة المسائل ذات البعد الإقليمي وسبل التعاون والبرامج المشتركة بين منظمات إقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بهدف تحديد الفرص لتعزيز التنمية الإقليمية.
- ٧ - إتاحة فرصة لتقييم النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتوسع في مساهمة القطاع الخاص في السلام والتنمية على الصعيد الإقليمي.
- ٨ - مناقشة السبل الكفيلة بزيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية، في تمويل برامج ومشاريع ذات بُعد إقليمي.
- ٩ - التفكير في ما يتعين بذله من جهود لضمان أن يكون إطار السلام والأمن والتعاون والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قادرين على الوفاء بالأهداف المحددة لشعوب المنطقة.

#### خلاصة

لقد واجه إطار السلام والأمن والتعاون تحديات كبيرة على مدى السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لتجديد الالتزامات الوطنية والدولية بتنفيذه، إضافةً إلى تعبئة الموارد والعمل على تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وسيعرض الموضوع المسؤولون عن تقديم الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم:

الأمين العام، بان كي - مون

مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي

المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت

مثل للبنك الدولي.